

أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مازق عرض كتاب عبد الحي زلوم

الكاتب عبد الحي زلوم درس الابتدائية والثانوية في القدس، والجامعية والعليا في الولايات المتحدة. لا أعلم سنّه، لكنه ذكر في كتابه أنه تخرج من المدرسة الثانوية في القدس عام ١٩٥٤م. فمن المحتمل أنه تجاوز السبعين عامًا.

عمل مع العديد من الشركات العابرة للقارات في الولايات المتحدة وأوروبا. كما عمل حوالي خمسين سنة مستشارًا عالميًا في قطاع النفط، وله بالإضافة إلى مؤلفه هذا خمسة مؤلفات أخرى في الاقتصاد السياسي، بالعربية والإنكليزية:

- نُذُر العولمة ١٩٩٨م.
- إمبراطورية الشر الجديدة: الإرهاب الدولي ضد الإسلام ٢٠٠٣م.
- حروب البترول الصليبية ٢٠٠٥م.
- أمريكا بعيون عربية ٢٠٠٧م.
- أمريكا إسرائيل الكبرى ٢٠٠٩م.

كتاب "أزمة نظام" نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩م، ويقع في ٢٥٣ صفحة. يتألف من تمهيد ومقدمة وسبعة فصول:

- الفصل الأول: الرأسمالية قديمها جديد وجديدها قديم.
- الفصل الثاني: في الرأسمالية: العبودية أساس الملك من كولومبوس حتى أوباما.
- الفصل الثالث: الإمبراطورية الأمريكية: حصان بارونات المال.
- الفصل الرابع: نُذُر العولمة بعد عشر سنين.
- الفصل الخامس: احتلال العراق والسيطرة الأمريكية على النفط.
- الفصل السادس: النظام المارق عماده الحروب والعبودية والكذب.
- الفصل السابع: أمريكا والعالم ... إلى أين ؟

سألخص الكتاب تحت الفقرات التالية:

هناك خطأ ما: ينقل زلوم عن روجيه تيري قوله: "يعرف الأمريكيون أن هنالك خطأ ما في أمريكا، ولكنهم لا يعرفون ما هو، ولا يعرفون لماذا هذا الخطأ، والأهم من ذلك أنهم لا يعرفون إصلاحه. غاية ما بإمكانهم هو الإشارة إلى أعراض المرض فحسب. وبعض ما يسمونه حلولاً إنما يزيد الطين بلة، لأن هذه الحلول تحاول تغيير نتائج النظام، دون تغيير النظام الذي أفرز هذه النتائج".

العولمة: يعرف زلوم العولمة بأنها العملية التي تسعى لتحويل بلدان العالم إلى جمهوريات موز في خدمة الإمبراطورية الأمريكية، وذلك عن طريق المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الحرة، والأمم المتحدة، أو عن طريق القوة العسكرية إذا لزم الأمر. والعولمة بمفهومها الاقتصادي هي اليوم تطور حتمي لطبيعة النظام الرأسمالي الغربي، من اقتصاد محلي إلى اقتصاد إقليمي إلى اقتصاد وطني إلى اقتصاد عالمي. ذلك أن مهمة الولايات المتحدة هي توحيد العالم كله تحت قيادتها، من أجل تكوين إمبراطورية أمريكية عالمية.

ثلاثة أهداف للإمبراطورية الأمريكية: يرى الكاتب الأمريكي ويليم بلوم (Blum) أن أهداف الإمبراطورية الأمريكية ثلاثة:

- ١- خدمة المال والشركات العابرة للقارات وفتح الأسواق أمامها في جميع أنحاء العالم، وتطوير قوانين الدول لتحقيق هذا الغرض.
- ٢- منع قيام أي نظام ينافس النظام الرأسمالي الأمريكي، الذي اعتبره بوش الابن نظاماً عالمياً صالحاً لجميع الدول والأفراد، وصالحاً لكل زمان ومكان.
- ٣- تحقيق الهيمنة الكاملة على بلدان العالم من أجل تحقيق الهدفين السابقين.

عواقب وخيمة للمشروع الإمبريالي الأمريكي: يعتقد تشامبرز جونسون (Chambers Johnson) رئيس المعهد الياباني للبحوث السياسية في كاليفورنيا بأن المشروع الإمبريالي الأمريكي الذي نصت عليه استراتيجية الأمن القومي، تترتب عليه أربع عواقب رئيسية وخيمة:

- ١- معاناة العالم من حروب متواصلة تقود إلى المزيد من الإرهاب ضد الأمريكان أينما وجدوا، وانتشار السلاح النووي الذي تجد فيه الدول الصغرى أحد أسلحة الردع في مواجهة الهجمة الاستعمارية الكاسحة.

- ٢ - فقدان الديمقراطية والحقوق الدستورية داخل الولايات المتحدة.
- ٣ - غياب الحقائق التي ستطغى عليها الدعاية، وتشويه الحقائق وتمجيد الحروب.
- ٤ - إفلاس الولايات المتحدة نتيجة إهدار مواردها الاقتصادية في المشاريع العسكرية الضخمة، على حساب الإنفاق على التعليم والصحة وسلامة مواطنيها.

العيش بأكثر من الوسائل: ينقل زلوم عن المجلة العسكرية ٢٠٠٣م قولها: "على الولايات المتحدة أن يكون لها حصة الأسد في المجهود اللازم لدعم التقدم في وتيرة العولمة، لأن الأمريكيان هم أكبر المستفيدين منها. وتدل العجوز التجارية على أنهم يعيشون فوق إمكانياتهم الذاتية. فهم يسخرون العالم أجمع لتمويل هذه العجوز. وليس هناك ما يدعو للشكوى في شأن هذه المقايضة التي يبادلون بها قصاصات ورق (= دولارات وسندات خزانة) مقابل بضائع حقيقية".

الحرب على العراق: كانت الحرب على العراق من أجل نفط العراق الذي يعدّ إنتاجه هو الأقل تكلفة. ويبلغ احتياطي العراق من حقوله الثمانية عشر ما يزيد على احتياطي الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا الغربية. وفي العراق ٦٢ حقلاً لم يتم استغلالها بعد. ولهذا استقدمت المؤسسة الأمريكية إلى إدارة الولايات المتحدة رجل نفط وابن رجل نفط هو جورج بوش الابن، ونائباً له هو الرئيس التنفيذي لأكبر شركات النفط في العالم هو ديك تشيني، ووزيرة خارجية مستشارة للأمن القومي من مجلس إدارة كبريات شركات النفط التي دشنت إحدى ناقلات النفط العملاقة التي حملت اسمها: كوندوليزا رايس. فما كان يقصده بوش من الحرب هو زيادة أرباح التجمع الصناعي الأمريكي الذي رشحه للرئاسة.

لقد قتلت الحرب مليون عراقي، وأربعة آلاف جندي أمريكي، وأصيب ١٠٠ ألف منهم بعاهات مختلفة. يقول الجنرال الأمريكي سميدلي بتليز عام ١٩٣٠م: "الحرب هي التجارة الوحيدة التي تكون أرباحها بالدولار، وخسائرها بالأرواح!"

جاء في تقرير (Associated Press) بتاريخ ٢٤/١/٢٠٠٨م أن مؤسستين هما (Center for Public Integrity) و (Fund for Independence in Journalism) وجدتا أن الرئيس بوش وكبار مساعديه قد كذبوا ٩٢٥ مرة بعد أحداث ١١ سبتمبر، لتسويق خطر العراق على الأمن القومي الأمريكي. وكانت هذه الأكاذيب جزءاً من حملة متناسقة قادت إلى الحرب تحت ذرائع كاذبة قطعاً!

يقول آلان غرينسبان (Alan Greenspan) رئيس البنك المركزي الفدرالي الأمريكي سابقاً: "إنه ليحزنني أن أقول إنه من غير اللائق سياسياً الاعتراف بما يعرفه الجميع: بأن حربنا على العراق كانت أساساً بشأن النفط!"

يقول روزنتال في مجلة هيرالد تريبيون ٢٧/٨/١٩٩٠م: "إن أي أمريكي يعرف ألف باء السياسة يعلم أن الولايات المتحدة لا تحارب من أجل نشر الديمقراطية، ولا من أجل العائلة الكويتية المالكة. لقد تحركت الولايات المتحدة لكي تمنع العراق من السيطرة على النفط، الذي هو العصب الأساسي للصناعة، والذي هو الفارق ما بين الحياة والموت الاقتصادي".

لم يكن بوش يهدف إلى نشر الحرية للشعوب والأفراد، بل كان يرمي إلى نشر الحرية للشركات عابرة القارات، من أجل الوصول إلى أي سوق أو مصدر طبيعي تبتغيه هذه الشركات دون عوائق! فقد زادت إيرادات شركة هالبيرتون بعد سنة من الحرب (٨٠٪)، كما ذكرت صحيفة الفايننشال تايمز، وزادت إيرادات شركة بكتل (١٥٨٪)، وشركة شيفرون تكساكو (٩٠٪)، وهكذا.

لقد تم ترشيح جورج بوش وتم تدريبه على الشؤون العامة والخارجية أثناء حملته الانتخابية من قبل كوندوليزا رايس وبول ولفوتيز. وكانت عملية التدريس والتدريب تتم كل يوم اثنين من خلال اتصال هاتفي مشترك (Call Conference) ومع ذلك بقي قليل المعرفة بالتاريخ والجغرافيا. سأله مراسل مجلة غلامور (عدد أيار ٢٠٠٠م) ما إذا كان يعرف ما هي طالبان، فأجاب: إنه سمع بهذا الاسم من قبل، وبعد فترة من التفكير قال: أظن أنها فرقة روك أندروك! إذا كان بوش الثاني قليل المعرفة بشؤون الدنيا والآخرة، إلا أن القوى التي أوصلته إلى الحكم لتنفيذ أجندتها تعرف تماماً ماذا تريد منه. يقول أحد القادة البارزين في أمريكا أثناء تنصيب كلنتون للرئاسة: "تتغير الوجوه في البيت الأبيض، لكن القابضين على زمام الأمور هم أنفسهم لا يتغيرون!"

الحروب هي السبيل عندهم للخروج من الأزمات: النظام الرأسمالي الغربي لا يستطيع العيش بدون حروب. فقد قامت الولايات المتحدة بما يزيد على ١٠٠ حرب وتدخل عسكري خلال القرن التاسع عشر، و ٢٠٠ حرب وتدخل عسكري خلال تاريخها القصير.

يرى هؤلاء الرأسماليون أن الاقتصاد الرأسمالي إذا عانى من أزمة ما فإن الحرب هي التي تساعد على الخروج من الأزمة، سواء جاءت هذه الحرب بتخطيط مسبق أو بصورة عرضية. وليس هناك أسهل على هذه القلوب الجاسية من شن الحروب. فهم لا يبالون بخصومهم ولا بجنودهم، كما لا يبالون بحق ولا باطل.

كيف ندمر خصومنا؟ في تقرير سري للرئيس الأمريكي هوفر، قدمه إلى البيت الأبيض عام ١٩٥٤م، قال فيه: "إذا أردنا للولايات المتحدة أن تعيش، فإن علينا أن نتعلم كيف ندمر أعداءنا، بوسائل أكثر حنكة ودهاءً وتعقيداً وفاعلية من الوسائل التي يستخدمها هؤلاء الأعداء".

أزمة ١٩٢٩م وأزمة ٢٠٠٨م: كانت نتائج الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٢م:

- انهيار ٥٠٠٠ بنك.
- هبوط الإنتاج الصناعي بنسبة (٤٥٪).
- هبوط حركة بناء العقارات بنسبة (٨٠٪).
- ارتفاع معدل البطالة من (٤٪) إلى (٢٥٪) حيث أصبح ١٣ مليون أمريكي عاطلاً عن العمل.
- في الأزمة الجديدة زاد الاقتصاد المالي المضاربي على الاقتصاد الحقيقي المنتج بمقدار ٤٠ ضعفاً. يقول جويل كورتزمان محرر مجلة هارفارد بزنييس في كتابه: "موت النقود": "(٣٪) فقط من المعاملات المالية اليومية، التي تزيد عن ١٢٠٠ مليار دولار في اليوم، تستثمر في الاقتصاد المنتج، بينما يتم تسخير (٩٧٪) منها في عمليات المضاربة التي ترهق الاقتصاد المنتج". إن أرباب الـ وول ستريت يستخدمون اليوم وسائل جديدة وتقنيات حديثة لتعظيم النهب الذي يمارسونه على الاقتصاد الحقيقي المنتج. لقد قام مالكو وول ستريت بدمج قوتهم المالية بقوتهم المعلوماتية لخلق رأسمالية "معلوماتية" أسموها: الاقتصاد الجديد!
- فقاعة العقارات هي القشة التي قصمت ظهر البعير في كلتا الأزميتين.
- الولايات المتحدة هي مصدر الأزميتين اللتين انتقلتا إلى سائر بلدان العالم.
- تمسكنت الرأسمالية حتى تمكنت في كلتا الأزميتين.
- تم ضخ الكثير من المال للبنوك والشركات، ولم تقدّم أي مساعدة للفئات التي أصبحت ضعيفة وفقيرة بسبب الأزمة. فلو قدّمت لهم المساعدة لظلوا في منازلهم، ولم تصادر للبيع.
- كانت الحرب العالمية الثانية هي وسيلة الخروج من الأزمة، حتى لو كان الثمن ٥٠ مليوناً من البشر.
- كانت هناك معارضة كبيرة للحرب في الأزميتين. وتم التلييس: هل الأمر دفاع عن الوطن أم دفاع عن وول ستريت؟ هذا مع أن بارونات المال لا يدينون بأي ولاء لوطنهم، بل ولاؤهم الأول للمال حيثما وجد!

برنانكي وأزمة ٢٠٠٨م: استدعي برنانكي من وول ستريت لحلّ الأزمة، فقد كان موضوع رسالته للدكتوراه من جامعة (MIT) بإشراف ستانلي فيشر عن الأسباب التي أدت إلى وقوع أزمة ١٩٢٩م، وكان أهم هذه الأسباب برأيه هو أن تسمح الدولة بانهيار البنوك، حيث تم إفلاس أكثر من (٤٠٪) منها. فعلى الدولة حمايتها بمختلف الوسائل. وهكذا انقلبت الدولة الرأسمالية التي كانت تلعب تدخل الدولة، وتحرم هذا التدخل على دول جنوب شرق آسيا خلال أزمة التسعينيات، معلنة أن على البنوك والشركات الضعيفة أن تنهار، ليشتريها بارونات المال بأبخس الأثمان! فما كان حراماً على غيرها صار حلالاً لها.

الأسباب الحقيقية لأزمة ٢٠٠٨م:

- المضاربات وانتقال الأموال بسرعة الضوء في اقتصاد الكازينو.
- تضخم القطاع المالي، نتيجة تراخي القوانين الرقابية.
- تضخم الديون الشخصية (لاسيما المتعلقة بالعقارات)، وديون الشركات، وديون الدولة، حتى صار الكل غرقى في الديون.
- المشتقات وأدوات المراهنة التي بلغت أرقاماً خرافية.

طباعة النقود: في كل عام تنتج الحكومة الأمريكية وبنك الاحتياط الفدرالي المزيد من الدولارات الورقية، بدون غطاء، وبدون كلفة تذكر، حتى صار يوجد خارج الولايات المتحدة من الأوراق النقدية الأمريكية ما يزيد على ٢٥٠٠ مليار دولار، عبارة عن ديون لحاملي هذه الأوراق على الخزانة الأمريكية. فإذا عاد جزء كبير من هذه الأوراق إلى الولايات المتحدة وقعت الطامة الكبرى. ويلجؤون إلى مطابع النقود كلما أرادوا ضخ الأموال: مال سهل، وفائدة رخيصة.

فضائح السماسرة: يقول غاري ويس (Gary Weiss): "إن فضائح السماسرة الماليين تتكرر المرة تلو الأخرى، لا يتغير فيها إلا أسماء الأشخاص، دون أي تغيير في قانون اللعبة. إنها العمليات القديمة نفسها بعد نفخ الغبار عنها. فلو تفحصنا جميع الكتب المتاحة عن وول ستريت لوجدنا هذا الأمر واضحاً وضوح الشمس في رابعة النهار، بالرغم من أن صفحات هذه الكتب قد أصبحت صفراء، إذ أكل الدهر عليها وشرب. أحد هذه الكتب صدر عام ١٩٣٢م، ولكن يبدو كأنه قد صدر اليوم، وهو بعنوان: "ممولون من الطبقتين العالية والمنخفضة"، يستعرض المحتالين وممارساتهم التي تسيء إلى النظام المتبع في بيع الأسهم. فالفضائح المتكررة هي جزء من نسيج وول ستريت وأخلاقياته وقوانينه المطاطة التي تحكم عملياته، وتبقى سنوات طويلة دون رقابة".

طبيب أطفال من نيويورك فقد نصف مليون دولار، بسبب سمسار البورصة. فرفع محاميه دعوى ضده، لأنه نصحه بالاحتفاظ بأسهمه، وكان سعر السهم ٦٠ دولارًا، فاضطر إلى بيع أسهمه عندما وصل السعر إلى ١١ دولارًا.

أيهما أفضل: تقديم المال إلى الشركات والبنوك أم إلى العاجزين عن السداد؟ يقول بول روبرتس: إن تقديم المساعدة للبنوك والشركات شكل كارثة أخرى، وكان من الأصح مساعدة أصحاب المنازل المحجوزة على فك حجوزاتهم، وهذا بدوره يؤدي إلى دوران المال في الجهاز المالي كله.

في تسعينيات القرن التاسع عشر أنقذت الخزانة الأمريكية البنوك التجارية بمعدل فائدة منخفض قدره (١٪)، فكتب تريسي قائلاً: "طالما أن الحكومة تستطيع إقراض المال لأصحاب هذه البنوك بمعدل (١٪) على ضماناتهم، فلماذا لا تقوم بإقراضه للشعب على ضماناته؟ يا لها من سخرية أن تمنح هذه الحكومة الديمقراطية مزاياها لأربعة آلاف لأنهم أغنياء، وتكرر المزايا ذاتها على ٦٥ مليون شخص!"

إعلان الإفلاس: كثير من الشركات الكبيرة أعلنت إفلاسها للحماية من الدائنين، مثل شركة إنرون وغيرها.

الإرهاب: في عام ١٩٨٥م حاول الأمريكان تعريف الإرهاب، وتم وضع ٦ تعاريف للإرهاب، لكن تم رفضها جميعاً، لأن القراءة المتأنية بينت أن أمريكا كانت تمارسها.

الرعب يغيب العقل: تحاول أمريكا أن تخلق ثقافة الرعب، لأن الرعب يغيب العقل، ويثير العواطف، ويسهل على رجال السياسة حشد الجماهير من أجل السياسات التي يريدونها.

عمالة رخيصة: جاء في مجلة تايم الأمريكية ١٩٩٨/٦/١م: أن عدد العاملين في مصنع Nike بأندونيسيا يبلغ ٣٠ ألف عامل، مجموع أجورهم أقل مما يتقاضاه نجم كرة السلة الأمريكي مايكل جوردان لقاء ظهوره في الإعلان عن هذه الأحذية!

سوء توزيع: (١٪) من الأمريكان يمتلكون أكثر مما يملك (٨٠٪) منهم! والكل مسخرون لخدمة رأس المال وأربابه، وهم الذين يسميهم المؤرخون الأمريكيون أنفسهم: البارونات للصوص، الذين خلفوا بارونات الإقطاع. وهناك أكثر من ٤٠ مليون أمريكي تحت خط الفقر حسب الإحصائيات الأمريكية الرسمية نفسها، وهذا في أغنى بلد في الكرة الأرضية!

حتى جنودهم يفترسونهم: نشرت صحيفة "الولايات المتحدة اليوم" في ٢٠٠٦/٨/٣١ م "أن واحداً من كل خمسة أفراد من الجيش الأمريكي يتم اصطيادهم بواسطة مراكز للقروض، أقيمت بالقرب من القواعد العسكرية الأمريكية، لتستغل حاجة الجنود وعائلاتهم إلى المال، فيتم إقراضهم بفوائد تصل إلى (٤٠٠٪) أو أكثر، حسب تقارير البنثاغون". وهؤلاء الجنود ليسوا بالطبع من أبناء الـ وول ستريت، بل هم في غالبيتهم من الفقراء والمستضعفين والمستغلين.

الرأسمالية والديمقراطية: يقول المضارب العالمي جورج سورس في كتابه: "أزمة الرأسمالية العالمية": الرأسمالية والديمقراطية لكل منهما قانون مختلف. فالرأسمالية تخدم المصالح الخاصة، والديمقراطية تخدم المصالح العامة. ومن ثم هناك مصالح متناقضة بين (Main Street) و (Wall Street)، أي بين الشارع العام والشارع الخاص (وول ستريت).

الديمقراطية في مأزق: يقول ويليم غرايدر (William Grieder) في كتابه: "من يخبر الشعب؟": "إن الديمقراطية الأمريكية في مأزق كبير، أكبر مما يتصوره الناس. فإن سلطة القرار في أعلى مراتب السلطة قد انتقلت من الشعب إلى حفنة قليلة".

الشركات هي التي تهيمن: إنها تهيمن على الانتخابات والتشريعات والمشرعين والكونغرس، حتى وصلت هذه الهيمنة إلى المحكمة العليا، وحلّ معها الخراب السياسي والأخلاقي. أما الصحف فهي ممولة من الشركات، أو مكتومة الصوت. والبيوت مرهونة، والعمال معدمون، والأراضي تُسرق ليتم بها بناء ثروات خيالية، وبهذا تولدت طبقتان: طبقة المسحوقين، وطبقة أصحاب الملايين.

قال الرئيس الأمريكي لنكولن منذ أكثر من قرن ونصف: "لقد تم تنويع الشركات، وإن عهداً من الفساد في المراكز العليا سينتج عن ذلك، وسينمو بارونات المال على حساب الشعب، حتى تتركز الثروة في أيدي قليلة، وتصبح الجمهورية حطاماً!"

ومجال عمل هذه الشركات هو العالم بأسره، وليس داخل الولايات المتحدة فقط. وقد تم تسخير وسائل إعلام وول ستريت ومحطات التلفزة الجديدة لنشر هذه الرؤية وتعميمها.

حرية أم عبودية؟ في العقود الأولى من القرن السابع عشر كان المستعمرون البيض مثلاً يستعبدون المواطنين الذين وصفوهم بالهنود الحمر. فإذا كان العدل أساس الملك في الديانات السماوية فإن العبودية هي أساس الملك في النظام الرأسمالي.

المصالح الضيقة تمنع التغيير: بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢م، ألقى مايكل شيرتوف وزير الأمن الداخلي في إدارة بوش الابن، محاضرة بعنوان: لماذا لا تعمل واشنطن بكفاءة؟ قال فيها: "إن العقبات في طريق التغيير في واشنطن عقبات هيكلية، لا حزبية. إنها المصالح الضيقة لحفنة قليلة منتفذة تجعل عملية التغيير الكبير في واشنطن بالغة التعقيد، نتيجة تغليب هذه المصالح الخاصة الضيقة على المصالح ذات النفع العام".

تغليب المصالح بالوطنية والدين: بدأ الجميع في أمريكا بتغليب قضاياهم بالوطنية وبالمبادئ، وذلك لتميرها وجعلها تحظى بالقبول. فقد أصبح أعضاء الكونغرس والمسؤولون في الإدارة الأمريكية، مستعدين جدًا لضخ المزيد من الدولارات التي يطلبها البارونات، وإلا فسوف يُتهمون بالخيانة وافتقاد الحس الوطني. وقد استخدم النائب العام أشكروفت الحرب على الإرهاب ذريعة لتمير قضايا كان المشرعون يعارضونها معارضة شديدة، قبل ١١ سبتمبر، مثل الاحتجاز الوقائي والتنصت على الهواتف.

أين هي السعادة؟ وصف الرئيس الأمريكي هوفر الحياة في مسقط رأسه بقرية ويست برانش West Branch بولاية إيووا Iowa، وهي القرية التي كان يقطنها عام ١٨٨٠م ما لا يزيد على ٨٠٠ نسمة، وصفها بقوله: "في ثمانينيات القرن الماضي كان الناس يتقاسمون المسرات، وكانت القرية تتمتع بالاكفاء الذاتي، حيث كانت تزرع القمح والذرة وتطحنهما في مطاحنهما، وكانت مكتفية ذاتيًا باللحوم والمنسوجات والأقمشة. وكنا نقوم بأنفسنا بإصلاح المحركات، ونحصل على الوقود من الخشب. كما كنا نقيم الأبنية، ونصنع الصابون، ونحفظ الفواكه، ونجففها، وننتج الخضراوات. وما كنا نشترى من الخارج إلا القليل. ولم يكن الفقر معروفًا في قريتنا، وكان الناس فرحين سعداء، فلم تكن هناك تقلبات ونكسات وفقاعات وأزمات في بورصة شيكاغو التي تسببت أخيرًا في شطب (٥٠٪) من ثروات الناس على أيدي المضاربين".

إنتاج السلع أم إنتاج المستهلكين؟ بسبب الزيادة المفاجئة في حجم الإنتاج زيادة ثورية ناجمة عن الثورة الصناعية، كان لا بد من أن تكون زيادة الطلب ثورية أيضًا. وبهذا أضحت المشكلة لا تكمن في زيادة الإنتاج، بل في إنتاج المستهلكين. وبناءً عليه توجهت الولايات المتحدة إلى الاستعمار لإيجاد الطلب على الإنتاج!

المدخلات والمخرجات: إن الرأسمالية والعولمة تقومان على الجشع والكذب والمادية المجردة والمضاربات المالية والحروب الاستباقية. فإذا كانت هذه مدخلاتها فلا بد أن تكون مخرجاتها ما نرى عليه عالمنا في هذه الأيام.

النظام الرأسمالي صالح لكل زمان ومكان: هذا ما يراه أصحابه، الذين يمنعون أي نظام آخر من أن يتنافس مع نظامهم.

سرّ المعجزة اليابانية: أدت السيطرة الشيوعية على الصين بنهاية عام ١٩٤٩م إلى دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز قوة اليابان حتى تتمكن من مجابهة التهديد الصيني.

اقتصاد بلا علم: الاقتصاد الذي لم يرتقِ إلى مرتبة العلم، جعله أرباب المال العالمي كأنه أبو العلوم. وبوياً الرأسماليون علماءهم في الاقتصاد مرتبة عالية ليكونوا أبواقاً لهم يقومون بدور وعاظ السلاطين بإصدار الفتاوى من نوع "ادفع وارفع" (Pay to Play). هذه هي القاعدة: إن لم "تتبرع" في الحملات الانتخابية فلا تتوقع عقوداً من الحكومة ولا امتيازات: ادفع للحصول على حظوة لتبقى على اتصال (Access).

جاء في تقرير لجمعية الاقتصاديين الأمريكيين: لم يعد الاقتصاديون على وفاق حول ماهية مهنتهم. وأجمع (٦١٪) من أساتذة الاقتصاد في ٩١ جامعة أمريكية تخرّج أكثر من (٩٠٪) من حملة الدكتوراه في الاقتصاد، أجمعوا على أن الأرقام والأدوات الرياضية والإحصائية قد طغت على جوهر الموضوع.

وسخرت بزنيس ويك: ٧٠٠٠ اقتصادي ولا حلّ. وقال جفري غارتن عميد كلية الإدارة بجامعة يال: إن سجلّ الاقتصاديين مخجل. فقد تنبؤوا بانتهاء اليابان أمام الصدمة النفطية لأوبك، وكانت تعتمد بنسبة (٩٩٪) على المستوردات النفطية. ولم يتنبؤوا بصعود اليابان المذهل خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين. ولم يتنبؤوا متى تنفقع الفقاعة الاقتصادية اليابانية في عقد التسعينيات من القرن نفسه.

اقتصاد بلا أخلاق: يقول لستر ثارو عن النظام الرأسمالي بأنه نظام لا تحكمه المبادئ، بل تحكمه المصالح. ولكل شيء ثمنه، فقد صار غابة تولّد الإجرام والتشرد والظلم الاجتماعي. كل نظام اقتصادي يجب أن يقوم على العدل، لا كما قال كينز قبل سبعين سنة: "العدل هو الخطأ، والخطأ هو العدل".

رأسمالية الاستهلاك: بدأت الشركات الأمريكية الكبرى، بالتنسيق مع المؤسسات المالية، في تحويل المجتمع الأمريكي إلى مجتمع استهلاكي، يسيطر عليه حب الاستهلاك وحب التملك لتحقيق السعادة، بحيث يزيد ما يطرح في كل عام عما طرح في العام الذي قبله. وقد بارك كينز، كبير الاقتصاديين في عصره، ثقافة الاستهلاك، للاستمتاع بالحاضر، وعدم التأجيل إلى المستقبل، لأننا جميعًا في المستقبل سنكون في عداد الموتى. ولا ريب أن هذه النزعة المغالية مناهضة للأديان والأخلاق التي تدعونا إلى الاعتدال في الاستهلاك، لأنه سبب السعادة في الدارين.

هل ينهار النظام الرأسمالي؟ في كتابه: "أزمة الرأسمالية العالمية"، يقول المضارب العالمي جورج سورس: "إنني أخشى أن تؤدي النتائج السياسية الناتجة عن الأزمات المالية الأخيرة (في جنوب شرق آسيا) إلى انهيار النظام الرأسمالي انهياراً كاملاً".

وفي كتابه: "مستقبل الرأسمالية" ١٩٩٧م، يقول لستر ثارو: "إن النظم المنافسة للنظام الرأسمالي من فاشية واشتراكية وشيوعية قد انهارت جميعًا. لكن بالرغم من أن المنافسين قد أصبحوا طي الكتمان في كتب التاريخ، فإن شيئاً ما يبدو وكأنه يهزّ أركان النظام الرأسمالي نفسه".

وفي محاضرة له بجامعة هارفارد، بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٥م، قال إيريك هوبسون Eric Hobsbawn: "يكاد يكون من المؤكد سقوط الإمبراطورية الأمريكية". وهوبسون مؤرخ تخرّج من جامعة كامبردج، ودرّس في جامعات لندن وستانفورد و (MIT) وكورنيل، وترجم كتابه "عصر التطرف" إلى ٣٦ لغة.

لقد أصبحت نظرية انهيار الإمبراطورية الأمريكية فجأة كما انهار الاتحاد السوفياتي نظرية مقبولة لدى عدد من الأكاديميين والسياسيين الغربيين. ولو كان بمقدور دول النفط بيعه بغير الدولار لانهار الاقتصاد الأمريكي وانهارت معه الإمبراطورية الأمريكية. ذلك أن مجرد السماح بتحويل تسعير النفط من الدولار إلى عملات أخرى سيكون بمثابة سلاح دمار شامل.

إن انهيار الإمبراطورية الأمريكية سيكون مفاجئاً وسريعاً على غرار انهيار إمبراطوريات شركاتها العملاقة، مثل إنرون و (LTCM).

الرأسمالية كذبة كبرى: مادوف هو الابن البار لول ستريت، كان في الثانية والعشرين من عمره حين أسس شركة عام ١٩٦٠م برأس مال لم يكن يزيد يومئذ على ٥٠٠٠ دولار. وظل مادوف رئيس

مجلس إدارة هذه الشركة حتى ٢٠٠٨/١٢/١١م، حيث ذهب ليخبر أولي الأمر بأن شركته كانت تمارس الخداع والغش والكذب خلال سنوات عملها، وقال: "كان الأمر كله كذبة كبرى!"

وصل مادوف إلى أعلى المراكز في وول ستريت، حتى صار رئيس مجلس إدارة ناسداك، أهم سوق مالية لشركات التكنولوجيا في العالم لعدة أعوام. وفي آخر أيامه كان ممن يسمون في وول ستريت "صناع السوق". ثم خسر مادوف ٥٠ مليار دولار، وانكشفت الفضيحة إذ أفصح العديد من البنوك العالمية داخل أمريكا وخارجها عن خسائر جسيمة، لأنها كانت تستثمر أموالها مع مادوف.

وكان مادوف حسب وصف إعلام وول ستريت رجلاً تقياً نقيّاً طاهراً ورعاً، محباً لأعمال الخير، لاسيما للمؤسسات اليهودية وإسرائيل! بل كان عضواً في مجلس أمناء إحدى الجامعات اليهودية.

ثم ظهر أن مادوف ذا السبعين عاماً يهودي الديانة وعضو بارز في الجالية اليهودية الأمريكية ذات النفوذ القوي. وقام البعض بكتابة تعليقات مهينة عن علاقة اليهود بالمال، حتى قال أحدهم: إنه لا يستطيع أحد القيام بعملية غش كهذه إلا اليهود.

إن ممارسات مادوف ما هي إلا نسخة طبق الأصل من ممارسات تشارلز بونزي في عشرينيات القرن الماضي. بدأ بونزي فقيراً معدماً كمادوف، إلى أن عمل مع أحد أصحاب البنوك الفاسدين في كندا، حيث تعلم منه آخر علوم النصب والاحتيال في أسواق المال: (Pyramid Scams)، وملخص اللعبة الدفع للمستثمرين القدامى من المستثمرين الجدد، بناءً على مشاريع وهمية، حيث كان بونزي يعدّ بدفع فائدة معدلها (٥٠٪) على أي مبلغ استثمار لمدة ثلاثة أشهر فقط! وخلال سبعة أشهر جمع ٣٠ ألف مستثمر قبض منهم ٩ ملايين دولار، وهو مبلغ ضخم في تلك الأيام. لم يكن بجيبه سوى دولارين فقط، لكنه بعد أن بدأ عمليات الاحتيال، ملك قصرًا وسيارات فاخرة إلى أن افتضح أمره.

ما قاله مادوف عن شركته يمكن أن يقال بحق النظام كله: الأمر كله كذبة كبرى!

الإجرام نشاط اقتصادي! يقول ليستر تارو في كتابه: "مستقبل الرأسمالية": "الجريمة في النظام الرأسمالي تعدّ نشاطاً اقتصادياً، يمكن مقارفته لكن مقابل ثمن باهظ، إذا ما وقع صاحبه في قبضة رجال الأمن. فليس هناك من شيء لا يمكن القيام به، فلا وجود للواجبات والالتزامات، ما هو موجود فقط هو عمليات السوق!"

النظام الاقتصادي الإسلامي: قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدراسة النظام الاقتصادي الإسلامي، وبينت كيف يتميز عن النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. وذكرت الدراسة أن الإسلام يختلف عن الرأسمالية لمعارضته التراكم الفاحش للثروة. كما يختلف عن الاشتراكية لأنه يسمح بحق تملك وسائل الإنتاج. وفي مجتمع يتبع التعاليم الإسلامية لا تتعارض المصالح بين طبقات المجتمع، بل هناك توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. نعم حقق النظام الرأسمالي إنجازات علمية وتكنولوجية هائلة، لكن هذه الإنجازات اقترنت بخواء روحي وانحطاط أخلاقي كبيرين.

أوباما: هل يختلف عن غيره؟ لولا دعم اللوبي الصهيوني ما وصل أوباما إلى البيت الأبيض، وما كان يحلم من هو مثله أن يكون سياسياً حتى من الدرجة العاشرة. أجرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقابلة مع الرئيس الأمريكي كارتر، إثر الزوبعة التي أثارها كتابه: فلسطين: "سلام لا فصل عنصري". قال كارتر في هذه المقابلة: "إن إجراء أي نقاش جدي في الولايات المتحدة هو حلم لا يمكن تحقيقه. ذلك بأنه ليس هناك مرشح واحد في أمريكا، لمنصب حاكم ولاية، أو عضو كونغرس، أو رئيس دولة، يجرؤ أن يتفوه بكلمة واحدة لا ترضي إسرائيل".

اختار أوباما نائباً له اسمه جو بايدن، وهو الذي قال في مقابلة مع تلفزيون أمريكي: "أنا صهيوني، وليس ضرورياً أن تكون يهودياً لكي تكون صهيونياً". وقال أيضاً في خطاب له أمام المجلس الوطني اليهودي الديمقراطي بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٨م: "أمضيت ٣٥ سنة من حياتي أتعامل مع قضايا ذات صلة بإسرائيل. إن مساندتي لإسرائيل تبدأ من معدتي، إلى قلبي، إلى عقلي. إنني أصارحكم بأني ما كنت لأقبل منصب نائب أوباما لو كان عندي أدنى شك في أنه لا يشاركني الولاء لإسرائيل".

وبعد فوزه في الانتخابات، قال أوباما في أول خطاب له: "إنني ممتن إلى الأبد لمدير حملتي الانتخابية دافيد بلوف (يهودي)، وإلى الرئيس الاستراتيجي للحملة دافيد أكسلرود (يهودي). أنتم الذين جعلتم انتخابي ممكناً". وكلفت حملته الانتخابية ٦٠٠ مليون دولار، جاء معظمها من الأمريكيان اليهود.

يقول جورج سورس كبير المضاربين في النظام الرأسمالي، في كتابه: "أزمة الرأسمالية العالمية": "في الولايات المتحدة لا يستطيع الفوز في الانتخابات إلا الذين يعقدون الصفقات مع مراكز القوى للحصول على ما يكفيهم من المال لنجاح حملتهم الانتخابية".

إرث أوباما: بيّن ريتشارد هاس في صحيفة نيوزويك ٣/١١/٢٠٠٨م، قبل يوم واحد من فوز أوباما: أنه قبل ثماني سنوات من حكم جورج بوش الابن كان السلام يعمّ أكثر بقاع الأرض، وكانت فيها القوات الأمريكية في حالة راحة واسترخاء، وكان سعر برميل النفط ٢٣ دولارًا، وكان الاقتصاد ينمو بمعدل (٣٪)، وكان الدين الحكومي حوالي ٦ تريليونات دولار، وكانت ميزانية الدولة فيها فائض لا بأس به.

سوف تترث أيها الرئيس الجديد حروبًا في العراق وأفغانستان، وسوف تجد قواتنا المسلحة منهكة، وسعر برميل النفط قد وصل يومًا ما إلى ١٥٠ دولارًا، وسترى دولارًا أضعف من ذي قبل، وعجزًا في ميزانية الحكومة يصل إلى حوالي تريليون دولار في السنة الأولى من رئاستك، وسترى حجم الدين العام الحكومي ارتفع إلى ١٠ تريليونات دولار، وسترى أزمات اقتصادية واضطرابات تسود معظم بلدان العالم. فلماذا أتعبت نفسك أيها الرئيس لتصبح في هذا المنصب؟ هناك مشكلات كثيرة تنتظرك، وهناك أيضًا قيود وعوائق كثيرة أمام ما تستطيع فعله حقًا.

د. رفيق يونس المصري

r-masri.co.cc

الأربعاء في ٢٠/١/١٤٣١هـ

٦/١/٢٠١٠م